الاحتلال يأمر بهدم قرية الخان الأحمر بالقدس

دعوات لتصعيد مسيرات العودة بعد انتكاس جهود التهدئة في غزة

فلسطين المحتلة - محمد أبو شباب وكالات

وصلت جهود محاولات تثبيت التهدئة طويلة الأمد في غزة برعاية مصرية لطريق مسدود، إثر وضع إسرائيل شروطاً مجحفة لتحقيقها، ورفض السلطة الفلسطينية التوصل لهذه التهدئة بين حماس والاحتلال بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترفض التوصل للتهدئة من دون موافقتها، وقد اعترفت معظم الفصائل الفلسطينية بانتكاسة في جهود المصالحة، وأن الأوضاع تميل إلى المواجهة أكثر مع الاحتلال في قطاع غزة، وفق تأكيدات لقادة الاحتلال.

بدوره قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طلال أبو ظريفة لـ«الوطن» أن «التهدئة مع الاحتلال في غزة والجهود المبذولة حولها تعيش في حالة جمود، قد ينذر بمواجهة جديدة، بعد وصول الأمور لطريق مسدود».

وطالب أبو ظريفة التحرك في مسارين لمنع وقوع حرب جديدة، المسار الأول تصعيد مسيرات العودة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، وتفعيلها بشكل مكثف لتشكيل حالة ضغط على الاحتلال والأطراف المعنية بالتوصل لتهدئة في أسرع وقت ممكن، وتجاوز الخلافات الداخلية بين حركتي فتح وحماس المتعلقة بالمصالحة الوطنية الفلسطينية، لأنه لا يمكن ترك الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة على ما هي عليه الآن. وأشار أبو ظريفة أن إسرائيل معنية بالتصعيد على حدود غزة وإبقاء حدود غزة جبهة ساخنة، وإذا لم يتم تدارك الموضوع من قبل الأطراف المعنية وهي الفصائل الفلسطينية والأمم المتحدة والقاهرة، والاحتلال فإن المواجهة العسكرية واقعة لا محالة. وكانت قيادة جيش الاحتلال قد لوحت باحتمال تفجر الأوضاع من جديد على جبهة غزة، بعد تعثر جهود التوصل لتهدئة وفق شروط تريدها سلطات الاحتلال وترفضها الفصائل الفلسطينية، حيث يشترط كيان الاحتلال إعادة الجنود الإسرائيليين المفقودين في غزة مقابل تحقيق صفقة شاملة تتضمن تهدئة وتبادل أسرى. على صعيد متصل أغلقت قوات الاحتلال أمس معبر بيت حانون شمال قطاع غزة، في وجه المسافرين والمرضى، مما يشكل خطراً حقيقياً على حياة المرضى في ظل افتقار مستشفيات القطاع للأدوية والمستلزمات الطبية.

إلى ذلك قررت المحكمة العليا الإسرائيلية، أمس إخلاء وهدم قرية الخان الأحمر، شرق مدينة القدس المحتلة، على أن يتم البدء بتنفيذ القرار بعد أسبوع.

وقال رئيس هيئة الجدار والاستيطان، وليد عساف «لا إجراءات قانونية يمكن اتخاذها في هذه الحالة، وكل ما نستطيع فعله هو الوجود الجماهيري في الخان الأحمر، لمنع عملية الهدم»، مطالباً أبناء شعبه بالتصدي لقرارات الاحتلال، ومساندة الأهالي والوقوف في وجه كل المخططات الرامية للاستيلاء على الأرض، وتشريد الناس وتهجيرهم من أماكن سكنهم.

وفي هذا الصدد، حذرت منظمة التحرير الفلسطينية، حكومة الاحتلال الإسرائيلية، من أي مساس بالقرية، أو تهجير سكانها، واعتبرت ذلك بمنزلة جريمة حرب، وانتهاك للقانون الدولي الإنساني. من جهته، أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد التميمي، أن قرار هدم القرية، مسيس لتضليل الرأي العام العالمي، هدفه إخفاء نوايا تل أبيب المسبقة، بهدم قرية الخان الأحمر وتهجير سكانها، داعياً دول العالم أجمع، والأمتين العربية والإسلامية، لوقف هذه التوجهات الخطيرة للحكومة الإسرائيلية.

بدوره أكد المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية يوسف المحمود أن عزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدم القرية وتهجير أهلها وأد للقوانين الدولية وعدوان على مبادئ حقوق الإنسان. وشدد المحمود على أن سياسات الاستيطان الإسرائيلية ومنها هدم قرية الخان الأحمر وبيوت الفلسطينيين في القدس المحتلة تشكل ترجمة حرفية للتطهير العرقي.

وطالب المحمود المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء استمرار العدوان الإسرائيلي الكارثي على الشعب الفلسطيني ومنع سلطات الاحتلال من تفتيت الإجماع الدولي على إرساء أسس السلام والأمن والاستقرار في فلسطين والمنطقة.

من جهتها اعتبرت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات مخطط سلطات الاحتلال لهدم القرية إصراراً واضحاً على تهويد الأرض الفلسطينية وتهجير أهلها.

بدورها أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية مخطط الاحتلال لهدم قرية الخان الأحمر شرق القدس المحتلة، مشيرة إلى أنه استمرار لجرائم التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني.

وطالبت الوزارة في بيان نقلته وكالة وفا الفلسطينية للأنباء المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته حيال هذه الانتهاكات الخطيرة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، لافتة إلى أن أي تقاعس أمام هذا التصعيد الإسرائيلي يضع المجتمع الدولي في مصاف المهادن لسلطات الاحتلال.

فلسطينية تجلس في سيارة محملة بالمساعدات خارج مركز توزيع تابع للأونروا في خان يونس جنوب قطاع غزة أمس الأول (رويترز)

سفير الاحتلال بالأردن: «إسرائيل لم تنجح في حل مشاكلها مع المنطقة»

قال سفير الكيان الإسرائيلي الجديد في الأردن أمير فايسبرود في أول تصريح له بعد اعتماد أوراقه: «إن إسرائيل لم تعد كما في السابق دولة معزولة»، مقراً في الوقت ذاته بأنها لم تنجح في حل جميع مشاكلها مع المنطقة. وأضاف فايسبرود: «لا نقول إننا نجحنا في حل كل مشاكلنا مع المنطقة، فمن الواضح أن هناك معارضين للسلام مع إسرائيل، ويدعون لمقاطعتها، وحظر التواصل معها، لكن هناك المزيد من الأردنيين باتوا يدركون أن إسرائيل شريك مهم وموثوق به أمام التحديات التي تواجه المملكة في الإقليم».

وتابع في هذا السياق قائلاً: «إننا حتى لو لم نتفق على بعض القضايا الثنائية بين عمان وتل أبيب، لكن إسرائيل تعتبر شريكا حقيقيا وصادقا للأردن في ظل الواقع الصعب الذي تعيش المملكة في أجوائه، ومهمتنا اليوم أن نترجم هذا التعاون البناء على المستوى الرسمي، وننزل به إلى المستوى الشعبي والجماهيري بين الشعبين».

واختتم فايسبرود تصريحه بالقول: «ندرك أن هذا لن يحدث بين عشية وضحاها، وإنما من خلال عمل صعب لتحسين صورتنا أمام الأردنيين، لكنني أقدر هذه الفترة بالجيدة والطيبة، مع العلم أن مستوى التحريض ضد إسرائيل في وسائل الإعلام الأردنية لوحظ عليه تراجع ملموس، فالأردنيون منشغلون بقضاياهم الاقتصادية أكثر من الانشغال بإسرائيل».

روسيا اليوم

عودة بولتون وجه أميركا البشع

د. يوسف جاد الحق

عرفنا هذا الرجل قديماً ممثلاً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة حيناً، ومستشاراً للأمن القومي حيناً. عرفناه سليط اللسان سيئ النية والطوية، طافحاً قلبه بالحقد والضغينة على كل ما ليس بيهودي صهيوني، عرفناه صهيونياً عريقاً متغطرساً، محرضاً على الشر والإجرام بحق العرب عامة، والفلسطينيين خاصة ما دام الإسرائيليون يريدون ذلك.

يحمل الرجل صورة بشعة في ظاهره تنبئ عما هو أبشع ما في داخله، ويصح فيه القول، وفق تعابير الأدباء (قبيح الشكل والمضمون)!

يطلع علينا مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في هذه الأيام، بعد أن ضمه الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى زمرته الحاكمة، في البيت الأبيض برتبة (مستشار) للأمن القومي، يجلس عن يمينه في المناسبات العامة، فلا يني عن توجيه رئيسه إلى الوجهة التي يريدها. ومن ثم رأينا هذا الأخير (يلاطش) يميناً ويساراً، شرقاً وغرباً بـ (العقوبات المهزلة) التي هي سلاحه حيال معظم دول العالم، بمن في ذلك حلفاؤه أنفسهم، وأتباعه، مستثنياً (إسرائيلهم) بطبيعة الحال.

من تصريحاته الفجة الأخيرة (بدءاً من ٢١ آب) قوله إن هجمات إسرائيل على المواقع السورية التي تحوي صواريخ بالستية، أو مشاريع نووية، أو كيميائية وأن كل ما تفعله ما هو إلا (دفاع عن النفس)، المقولة البغيضة ذاتها التي اعتدنا سماعها على مر السنين، على ألسنة من سبقوه من ساسة أميركا، صقورهم وحمائمهم، على السواء، فما من أحد (يجرؤ على الكلام) هناك بغير هذا حتى لو كانت الجريمة الإسرائيلية بحجم الكرة الأرضية، وكذلك الأمر مع الفلسطينيين في غزة والضفة.

ومن تغريداته (الجميلة) التي يتباهى بها، زعمه بأن أميركا (لا تريد تغيير النظام في إيران، بل تغيير سلوكه..!). ترى لماذا تعتقد أميركا أن لها الحق في تغيير نظام ما لدولة ما ذات سيادة، عضو في المنظمة الدولية؟ من ذا الذي خوّلها مثل هذا الحق..؟ أهي وصية على العالمين..؟ لعلها تحسب أن العالم كله إمبراطورية تملكها أميركا، فتسمح هنا ولا تسمح هناك، تعاقب من تشاء وتعفو عمن تشاء..!

ومن أقواله الفجّة المتغطرسة، تحذيره من أن أميركا ومعها بريطانيا وفرنسا سوف يتصرفون بما يرونه مناسباً في حال استخدام سورية أسلحة كيميائية في إدلب.

(أولاً)- لماذا يستنتج الرجل سلفاً بأن سورية سوف تفعل ذلك؟

إن ترامب وبولتون يعلمان تماماً بأن سورية ليست في حاجة أصلاً لاستخدام هذا السلاح لأن جيشها العظيم يحقق انتصاراته كلها من دونه، وأن سورية لم تلجأ إليه في يوم من الأيام، كما أثبت التقارير الصادرة عن هيئات ولجان دولية مختصة في هذا الشأن.

(ثانياً)- هذا التحّذير الفج إن دل على شيء فإنما يدل على أن هنالك نية مبيتة لاتهام سورية باطلاً بذلك في أي وقت، إذا ما أسفرت معركة إدلب عن التخلص من المجموعات الإرهابية التي ترعاها أميركا هناك، ولسوف تسفر المعركة عن ذلك بلا ريب أنه اتهام معدّ سلفاً، وما عليهم سوى إطلاقه، وإرفاقه بحملة إعلانية شرسة تثير الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، وهم (بعناية ترامب وبولتون وأضرابهما من جماعات المحافظين الجدد لن يعجزهم تعميم هذه الأباطيل حتى تبدو (إعلامياً) لغير المحقق المدقق بأنها واقع مشهود..!

(ثالثاً)- (بولتون) هذا على استعداد للكذب والتضليل والافتراء ما شاء له الصهاينة، شأنه شأن رئيسه (ترامب) نفسه ووزير خارجيته (مارك بومبيو) ونائب الرئاسة (بنس)، ووزير دفاعه (جيمس ماتيس) وغيرهم وغيرهم.

انضمام بولتون إذاً إلى حلبة الوحوش وإلى عصبة الإجرام الصهيو-أميركية نذير شؤم على العالم وليس على سورية وحدها ومن معها من الحلفاء.

إيران مستهدفة أيضاً، ولا ندري ماذا يخبئ لها هؤلاء تلبية للرغبة (النتنياهوية) التي لا هم لصاحبها في هذه الأيام، منذ توليه منصبه، سوى التحريض على إيران إلى حد الدعوة العلنية لأميركا (باراك)، ثم أميركا (ترامب) بإعلان الحرب عليها، لكي تطمئن (إسرائيل) إلى مصيرها، الذي أصبح في مهب الريح، منذ قيام حلف المقاومة، واشتداد عوده، ودور إيران فيه، مشاركاً في الحروب والانتفاضات التي وقعت في العقدين الأخيرين، سواء في جنوب لبنان أو في فلسطين، أو في سورية تحت عنوان (الربيع العربي) وما أحلّه هذا الربيع من دمار في البنى والعمران، وعلى صعيد الإنسان من ضحايا وأحزان وآلام. سيمضي وقت طويل حتى تتعافى سورية وحلفاؤها من نتائجه وآثاره.. ذلك أنها ومن معها هم الغالبون، والمستقبل المشرق سوف يظلهم عما قريب، يقابله عكسه تماماً مع الأعداء، وفي مقدمتهم (إسرائيل) بطبيعة الحال التي أمسى وجودها مسألة وقت.. ووقت ليس ببعيد.. وإنا وإياهم لمنتظرون.. ننتظر خيبة بولتون وترامب وماتيس، و(حلفهم الشيطاني)، ونهاية الحكاية الإسرائيلية، لتصبح في مقبل الأيام مجرد ذكرى لواحدة من الغزوات التي عبرت المنطقة، على مر التاريخ، والتي كان قدرها أن تواجهها كلها بسبب موقعها من جهة، ولما تحمله من مبادئ وقيم حضارية إنسانية من جهة ثانية.

ترى أي خير يمكن أن ينتظره العالم بعد من أميركا التي تظهر للعالم اليوم بأبشع وجوهها: بولتون، وماتيس وبومبيو، وترامب.. ونيكي هيلي؟!

وسط تعثر محادثات نزع السلاح النووي

كوريون جنوبيون يصلون للشمال للاتفاق على التفاصيل النهائية لقمة ثالثة

وصل مبعوثون كوريون جنوبيون إلى كوريا الديمقراطية وأجروا محادثات أمس الأربعاء للاتفاق على التفاصيل النهائية لقمة ثالثة بين الكوريتين ستعقد الشهر الجاري وسط تعثر محادثات نزع السلاح النووي بين بيونغ يانغ والولايات المتحدة.

ويقود وفد المبعوثين رئيس الأمن الوطني بالقصر الأزرق الرئاسي في كوريا الجنوبية تشونج إيوي- يونج كما يتضمن الوفد مدير وكالة المخابرات الوطنية سوه هون.

وقال يون يونج- تشان المتحدث الصحفي باسم القصر الأزرق إنه كان في استقبال المبعوثين في بيونغ يانغ ري سون جون رئيس لجنة كورية ديمقراطية مسؤولة عن الشؤون عبر الحدود والتي قادت المحادثات رفيعة المستوى بين الكوريتين.

ويأمل مسؤولون كوريون جنوبيون أن تساعد الزيارة التي تستمر يوماً واحداً على إنعاش قوة الدفع بعد اتفاق موسع ولكن غير محدد بشأن نزع السلاح النووي تم التوصل إليه خلال قمة الرئيس الأميركي دونالد ترامب والزعيم الكوري الديمقراطي كيم جونج أون في سنغافورة في حزيران.

وتعثرت هذه المحادثات منذ أن ألغى ترامب زيارة وزير خارجيته مايك بومبيو لكوريا الديمقراطية الشهر الماضي.

وقال يون المتحدث الصحفي باسم القصر الأزرق إن مبعوثي الرئيس الكوري الجنوبي مون جيه-إن اجتمعا لمدة ٢٠ دقيقة مع ري وكيم يونج تشول الذي لعب دوراً رئيسياً مع بومبيو في الإعداد لقمة سنغافورة.

وأضاف: إن من المتوقع إجراء المزيد من المحادثات بين مسؤولي سول وبيونغ يانغ ولكن لم يتضح إن كان المبعوثون سيلتقون بالزعيم الكوري الديمقراطي.

قال يون في بيان «الوفد في طريقه لاجتماع رسمي ولكن لم يذكر مع من سيلتقي أو أين».

والولايات المتحدة وكوريا الديمقراطية على خلاف بشأن الخطوة التي يجب أن تتخذ أولاً، هل تكون نزع السلاح النووي أم إعلان انتهاء الحرب الكورية التي دامت من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٣ كخطوة تجاه تطبيع وضع كوريا الديمقراطية الدولي.

وانتهت الحرب الكورية بهدنة وليس بمعاهدة سلام مما يعني أن قوات الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة والتي تتضمن قوات كورية جنوبية ما زالت من الناحية الفنية في حالة حرب مع الشمال.

وقال تشونج الثلاثاء إنه يريد أن يبحث مع مسؤولي بيونغ يانغ سبل تحقيق نزع السلاح النووي بالكامل من شبه الجزيرة الكورية، وأضاف: إن سول ستواصل أيضاً الحث على إعلان مشترك مع الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الكورية هذا العام.

وتريد الولايات المتحدة أن تتخلى كوريا الديمقراطية عن أسلحتها النووية دون شروط، في حين قالت بيونغ يانغ في محادثات سابقة لم تحرز نجاحاً خلال السنوات الماضية إنها قد تبحث التخلي عن ترسانتها النووية فقط إذا قدمت واشنطن ضمانات أمنية بسحب قواتها من سول وأزالت ما يعرف باسم مظلة الردع النووي من كوريا الجنوبية واليابان.

وتستعد كوريا الديمقراطية للاحتفال يوم الأحد القادم بالذكرى السبعين لقيام الدولة.

رويترز

بري يحذر من خطورة الوضع اللبناني ومن أطماع العدو الإسرائيلي

قال رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري: إن لبنان في العناية الفائقة والوضع الاقتصادي خطير جدا، محذراً في الوقت نفسه من أطماع العدو الإسرائيلي في ثروات لبنان النفطية والاعتداء على سيادته وحقوقه.

ونقل النائب علي بزي وهو نائب ينتمي لحركة أمل عن بري رئيس الحركة قوله «لبنان في العناية الفائقة وهو لا يشبه تركيا ولا إيران والوضع الاقتصادي خطير جداً وعلى الجميع التواضع».

كما أشار بري خلال لقاء الأربعاء النيابي أمس إلى أن كيان العدو يواصل استفزازاته بالقرب من الحدود اللبنانية داعيا الدولة اللبنانية إلى التحرك بسرعة لمنع الاعتداء على الحق اللبناني.

وشدد بري على أن من واجب اللبنانيين التحرك بأقصى سرعة للدفاع عن ثرواتهم النفطية وسيادتهم الوطنية وحدودهم البرية والبحرية.

هذا ولم ينجح رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري في تشكيل حكومة جديدة رغم مرور أربعة أشهر على الانتخابات البرلمانية وأثار التأخير مخاوف بشأن الاقتصاد اللبناني المثقل بالديون.

وكان الحريري قد سلم يوم الإثنين الرئيس اللبناني ميشيل عون «صيغة» لتشكيل حكومة جديدة لكن الأحزاب السياسية الرئيسية ما زالت تتنافس على توزيع الوزارات. وكان بري أعلن قبل أيام أنه «متشائل» ولا يشعر بالتشاؤم أو التفاؤل تجاه تشكيل حكومة وطنية في لبنان.

وأضاف إنه ينتظر اجتماع الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء اللبناني المكلف تشكيل الحكومة خلال الأيام المقبلة.

كما لفت بري إلى قوة العلاقات بين لبنان وسورية، وقال: «لا أحد يستطيع فصل العلاقات مع سورية وإبقاءها في الثلاجة. لبنان وسورية توءمان للتاريخ والجغرافيا والسياسة والمصالح المشتركة».

وأكد أن حل الأزمة السورية يكمن في «رفع الضغوط عن سورية ووقف ضخ السلاح والمسلحين عبر الحدود وتحقيق هزيمة ساحقة للإرهاب».

ويعاني لبنان، الذي اعتاد المفاوضات المطولة لتشكيل الحكومات، أحد أعلى معدلات الدين العام في العالم.

ويريد صندوق النقد الدولي أن يرى تغييرات مالية فورية وجذرية لتحسين القدرة على خدمة الدين العام للبنان الذي بلغ أكثر من ١٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية ٢٠١٧.

من جهة أخرى جدد طيران العدو الإسرائيلي وزوارقه خرق الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية.

وأفادت مديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني في بيان أمس بأن «طائرات حربية واستطلاع إسرائيلية معادية خرقت الأجواء اللبنانية ونفذت طيراناً دائرياً فوق مناطق الجنوب وصولاً إلى البقاع الغربي».

وجاء في البيان أن «زورقاً حربياً إسرائيلياً معادياً خرق المياه الإقليمية اللبنانية مقابل رأس الناقورة لمسافة نحو ٢٨٠ متراً» مشيراً إلى أنه تجري متابعة موضوع الخرق بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

من ناحيتها ذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أن طيران العدو الإسرائيلي حلق بعد ظهر أمس فوق منطقة كسروان شمال شرق لبنان ملقياً بالونات حرارية.

وكالات

ترامب يدير جلسة لمجلس الأمن الدولي حول إيران في ٢٦ أيلول

طهران تمهل الأوروبيين حتى تشرين الثاني لحسم مصير الاتفاق النووي

أمهلت طهران الدول الأوروبية حتى الـ٤ من تشرين الثاني، موعد دخول عقوبات واشنطن على النفط الإيراني حيز التنفيذ، لتقديم ضمانات استمرار الاتفاق النووي.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» عن مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن «إيران أعلنت بوضوح للدول الأوروبية أنه إذا لم يتم تحقيق مصالحها الرئيسية في الاتفاق النووي، فإن البقاء في الصفقة لن يفيدنا بعد الآن»، وأضاف: «لديهم ٤ تشرين الثاني موعد نهائي، وبعد ذلك سيكون أي إجراء من جانبهم عديم الفائدة».

ونوه عراقجي: «إذا لم يضمن الاتفاق النووي المصالح الرئيسة لإيران ومنها استمرار بيع النفط، والتعامل المصرفي وغير ذلك، فإن طهران ستنسحب من الاتفاق النووي لأن بقاءها لن يكون مفيداً».

يشار إلى أن الحزمة الثانية من عقوبات واشنطن ضد طهران ستدخل حيز التنفيذ مطلع تشرين الثاني المقبل وتستهدف صادراتها النفطية، التي تمثل مصدر دخل رئيسياً لإيران.

وفي سياق متصل يدير الرئيس الأميركي دونالد ترامب أواخر أيلول ٢٠١٨ جلسة لمجلس الأمن الدولي حول إيران. فيما تشدد روسيا على أن أي اجتماع في مجلس الأمن الدولي حول إيران يجب أن يكون في إطار الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ بين إيران والسداسية الدولية.

وأوضحت سفيرة الولايات المتحدة لدى المنظمة الأممية نيكي هايلي أنه من المقرر أن تعقد هذه الجلسة التي ستكون على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٦ أيلول خلال أسبوع الجمعية العامة السنوية الأمم المتحدة.

وأكدت هايلي في مؤتمر صحفي أن ترامب سيترأس أيضاً قبلها بيومين اجتماعاً آخر لمجلس الأمن حول تهريب المخدرات في العالم. ورداً على سؤال عن مشاركة الرئيس الإيراني حسن روحاني في الاجتماع المقرر في ٢٦ أيلول، أجابت هايلي إن ذلك سيكون «من حقه».

ومن المقرر أن يلقي روحاني كلمة أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول بعد مداخلات لنظيريه الأميركي أو الفرنسي.

بدوره أعلن مدير مكتب رئيس الجمهورية الإيرانية محمود واعظي أن الرئيس حسن روحاني يعتزم زيارة نيويورك في نهاية أيلول الجاري للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأضاف واعظي في تصريح للصحفيين أمس بعد انتهاء اجتماع مجلس الوزراء: إن الرئيس روحاني، وخلال هذه الزيارة وكما في السنوات السابقة سيلتقي رؤساء الدول كما سيلقي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشيراً إلى أن: «هذه هي الطريقة الأسرع لمقابلة الرؤساء الآخرين، ومناقشة القضايا الثنائية والدولية وتبادل وجهات النظر».

وكانت روسيا شددت على أن أي اجتماع في مجلس الأمن الدولي حول إيران يجب أن يكون في إطار القرار الذي كرّس في العام ٢٠١٥ الاتفاق الدولي الموقع مع طهران لضمان أن نشاطاتها النووية ستكون لغايات مدنية فقط، قائلاً: «أي قضية متعلقة بإيران إنما تبحث فقط في إطار القرار ٢٢٣١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي تم إقراره بعد التوصل إلي الاتفاق النووي».

وأكّد نائب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة ديمتري بوليانسكي أن أي اجتماع حول إيران يجب أن يشمل تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق الدولي.

ومنذ تولّي الرئيس ترامب منصبه مطلع عام ٢٠١٧ باتت طهران العدوّ اللدود لواشنطن، وقد انسحب من الاتفاق النووي الموقع بين طهران والسداسية الدولية في أيار ٢٠١٨ وأعاد فرض العقوبات على إيران، فالولايات المتحدة تتهم إيران بالسعي إلى حيازة السلاح النووي وتندد بتطويرها لقدراتها البالستية ونفوذها المتنامي في الشرق الأوسط خصوصاً في سورية واليمن والذي تعتبره سلبياً.

الميادين- أرنا- روسيا اليوم

إحدى المنشآت النفطية الإيرانية في جزيرة خارك التي تضررت بالعقوبات الأميركية الأخيرة (أ.ف.ب – أرشيف)

السعودية تهدد كل من يستهزئ بها على مواقع التواصل الاجتماعي بعقوبة السجن

بعد العديد من الجرائم التي ارتكبها انتهاكاً لحقوق الإنسان، واستكمالاً لنهج قمع حريات الرأي والتعبير وتقييد الحريات الشخصية الذي يمارسه النظام السعودي على المواطنين السعوديين، حذرت النيابة العامة التابعة له من أن مواد السخرية أو الاستهزاء التي تم بثها على مواقع التواصل الاجتماعي قد تؤدي إلى سجن ناشرها في حال كانت تمس بالنظام العام.

ونقلت وكالة فرانس برس عن النيابة السعودية قولها في حسابها على تويتر إن «إنتاج أو إرسال أو إعادة إرسال ما يتضمن السخرية أو الاستهزاء أو الإثارة التي من شأنها المساس بالنظام العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة تقنية يعتبر جريمة معلوماتية».

ويبتدع النظام السعودي بين الفينة والأخرى طرقاً جديدة تضاف إلى سجله الإجرامي المملوء بانتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحريات العامة وتبني مناهج حياة تعود إلى القرون الوسطى وذلك وسط تجاهل تام من حلفائه في الغرب وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حفاظاً على مصالحهم المادية والنفطية.

وأوضحت النيابة السعودية أن عقوبة ما اعتبرتها «جريمة» قد تصل إلى السجن خمس سنوات إضافة إلى غرامة مالية مقدارها ثلاثة ملايين ريال سعودي أو ما يعادل ٨٠٠ ألف دولار.

ويستغل النظام السعودي صمت المنظمات الدولية ذات الاختصاص بحقوق الإنسان لتصعيد حملاته القمعية ضد مواطنيه الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن هذه المنظمات قد تحولت بالفعل إلى أداة سياسية بيد دول الغرب الاستعماري تستخدمها متى تشاء ضد الدول الرافضة لهيمنة الولايات المتحدة التي تتشدق بالحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير.

وكان النظام السعودي أدان العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بتهم مختلفة بناء على تغريدات عبر «تويتر».

سانا